



بيان دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام المؤتمر العام الدورة 63

يلقيه سعادة السفير حمد الكعبي

المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

السيدة الرئيسة،

أود بداية أن أقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة الدورة الثالثة والستون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونؤكد لكم التعاون و الدعم الكامل من وفد بلادي. واسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للاشادة بالإنجازات البارزة للمدير العام الراحل يوكيا أمانو خلال حياته المهنية المتفانية وفي قيادة اعمال وبرامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل ناجح ودعمه الكبير لاستخدام الذرة للسلم و التنمية .

السيدة الرئيسة،

تؤكد بلادي على الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية ومساعدة الدول الأعضاء في سعيها للاستفادة من التطبيقات النووية والطاقة النووية . ويشيد وفد بلادي في هذا الصدد بجهود الوكالة المكثفة لتوفير مجموعة واسعة من المساعدات الفنية، و دعم الوكالة المستمر للاستخدام المسؤول للتقنيات النووية، من خلال توفير منصات مهمة لدعم التعاون الدولي البناء بين الدول الأعضاء في مجالات السلامة والأمن النووي وعدم الانتشار.

السيدة الرئيسة،

يسرني أن أبلغكم بالتقدم المحرز في البرنامج الوطني للطاقة النووية السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي دخل حالياً مراحل التشييد الأخيرة والاستعداد للتشغيل في محطة بركة للطاقة التي تتكون من 4 مفاعلات ، حيث اكتملت عمليات الإنشاء في المفاعل الأول، في الوقت الذي تشارف فيه أعمال البناء في المفاعل الثاني على الانتهاء بنسبة 95% ، و المفاعل الثالث بنسبة 91% ، والرابع بنسبة 82%. كما أود التأكيد على التزام البرنامج الوطني للطاقة النووية ومنذ بدايته بتطبيق توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأفضل الممارسات الدولية، وبشكل يضمن الامتثال الكامل لاعلى معايير الشفافية والسلامة التشغيلية والأمن وعدم الانتشار.

السيدة الرئيسة،

من خلال التعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة 12 بعثة مراجعة واستعراض شاملة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتي كانت إحداها بعثة مراجعة

المرحلة الثالثة لمراجعة البنية التحتية النووية INIR 3، والتي تعتبر الأولى من نوعها في يونيو من عام 2018. كما استقبلت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا الشهر، بعثة مراجعة تالية في مجال التأهب لحالات الطوارئ النووية. و من هذا المنطلق نشجع الدول الأعضاء التي لديها خطط حالية أو مستقبلية لتطوير واستخدام الطاقة النووية للاستفادة من هذه خدمات الاستعراض التي تقدمها الوكالة.

السيدة الرئيسة،

يظل برنامج التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيلة أساسية لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. وتواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعاونها الوثيق مع الوكالة من خلال التعاون التقني ، لتطوير البنية التحتية وبناء القدرات اللازمة لبرنامج الطاقة النووية وفي قطاعات أخرى مثل الصحة والزراعة والبيئة. وساهمت بلادي منذ عام ٢٠١٠ بدعم عمل الوكالة بأكثر من 210 خبير في أنشطة الوكالة المختلفة ، وقادت عملية تطوير وتنفيذ عدد من المبادرات مثل المرحلة الثالثة لبعثة الاستعراض المتكامل للبنية التحتية النووية (INIR 3) واستحداث اول مسابقة علمية في مجال العلوم النووية لمدارس المرحلة الثانوية في الامارات . و للحفاظ على التقدم المحرز يرى وفد بلادي أهمية أن يحظى برنامج التعاون الفني للوكالة بالدعم والتمويل المطلوب لتمكين المساعدة الفنية للدول الأعضاء.

السيدة الرئيسة،

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة ، كدولة طرف في جميع الاتفاقيات الدولية في مجال السلامة النووية ، تقديم تقاريرها الوطنية بشكل شامل ووقتي و المشاركة الفعالة في عمليات الاستعراض لكل من اتفاقية الأمان النووي ، والاتفاقية المشتركة بشأن سلامة إدارة الوقود المستهلك وسلامة إدارة النفايات المشعة. و تؤكد بلادي على أهمية انضمام الدول لهذه الاتفاقيات ونستمر بدعوة البلدان التي لديها أنشطة نووية موسعة ، مثل جمهورية إيران الاسلامية، والتي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمان النووي ، الى الانضمام للاتفاقية و تنفيذها في اقرب وقت .

السيدة الرئيسة،

في مجال الأمن النووي ، تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بجميع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وتدعم الجهود التي تبذلها الوكالة في اتخاذ خطوات فعالة نحو تحقيق عالمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية CPPNM. ونؤكد على أهمية هذه الاتفاقية والتعديل الذي دخل حيز النفاذ وأهميتها في إنشاء آلية عالمية لضمان الحماية المادية للمواد النووية. و في هذا النطاق قدمت الامارات للوكالة تقريرها حول التدابير التي اتخذتها تشمل الإجراءات و التشريعات الوطنية في نطاق التزام بلادي بتنفيذ اتفاقية الحماية المادية CPPNM وتعديلها.

السيدة الرئيسة،

فيما يتعلق بتدابير التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإننا نود التأكيد على أن البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة يعتبر اداة هامة وحاسمة تكمل نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نؤكد على أهمية الامتثال الكامل لتدابير التحقق هذه مما يتيح تعزيز الثقة العالمية حول الطبيعة السلمية للبرامج النووية.

السيدة الرئيسة،

فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA المبرمة مع إيران ، فإن بلادي ، تدعو إيران الى تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات الشاملة ومعاهدة حظر الانتشار النووي و التزاماتها وفقا لخطة العمل الشاملة المشتركة ، و التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة جميع الشواغل المتعلقة بأنشطتها النووية ، والامتناع عن الإجراءات التي من شأنها أن تقوض نظام عدم الانتشار. كما نأمل أن يوفر الوضع الحالي فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA، فرصة للمجتمع الدولي لإيجاد نهج جديد لوضع حد للقلق والمخاوف المستمرة حول أنشطة ايران النووية والإقليمية .

وفي هذا السياق تود بلادي التأكيد على الضرورة الملحة لتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها. حيث يعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط من الأولويات في هذا النطاق، و نأمل أن تشهد دورة المراجعة الحالية تقدماً مثمراً نحو تنفيذ خطة العمل المتفق عليها لعام 2010

السيدة الرئيسة،

في الختام ، يود وفد بلادي التأكيد على التزامه بالشراكة القوية والمستمرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال نهجنا المسؤول لتطوير برنامج وطني للطاقة النووية واستخدام التطبيقات النووية السلمية. ويتطلع وفد بلادي أيضا إلى مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، في سعيها المتواصل لتحقيق أعلى معايير السلامة والأمن والضمانات النووية على الصعيدين الوطني والدولي. ويسرني تكرار تقدير بلادي لعمل أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستمرار دعمها الثابت وتعاونها المتميز مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

شكرا السيدة الرئيسة.